



## دراسات أكاديمية

سلسلة يصدرها المجلس في مجال  
تطوير الدراسات العليا ودعم البحث العلمي  
وبناء القدرات

### الدراسة السادسة

الأمن الغذائي العربي  
"الخريطة الزراعية وامكانات التكامل  
الاقتصادي العربي"  
(ملخص تنفيذي)

### اعداد

أ.د/ ضياء أحمد القاضي  
نائب مدير المجلس العربي للدراسات العليا والبحث العلمي  
أ.د/ محمد عصام الدين شوقي  
أستاذ الاراضى والمياه زراعة القاهرة  
أ.د/ محمد سالم مصطفى مشعل  
رئيس قسم الاقتصاد الزراعى زراعة القاهرة  
م/ حسن شاهين  
العلاقات الخارجية - وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى

(اصدار ٢٠١٣)

## تقديم

استكمالاً للدور المنوط بتحقيقه بالمجلس العربي للدراسات العليا والبحث العلمي – كأحد المؤسسات العلمية لاتحاد الجامعات العربية – الرامى الى دعم الدراسات العليا وتطوير البحث العلمي وتنمية قدرات اعضاء هيئة التدريس بالجامعات ومراكز البحوث العربية.

ولتحقيق استدامة التواصل بين المجلس والمجتمع الأكاديمى بالجامعات العربية من جهة، ومجتمع المهتمين بقضايا التعليم العالى والبحث العلمى العربى من جهة أخرى، فقد رأت ادارة المجلس ان تصدر سلسلة من الدراسات الأكاديمية والبحثية تركز على ما يتم تحقيقه تباعا من أنشطة علمية ينجزها المجلس في اطار خطته الخمسية ( ٢٠١٣ - ٢٠١٧ ) والتي ترجمت الرؤية الاستراتيجية للمجلس في العصر المعرفي بالألفية الثالثة الي برامج تنفيذية ومشاريع ذات اطر زمنية محددة، ذلك بالاضافة الى الدراسات الأكاديمية والعلمية التى تقدم من أعضاء الهيئة العلمية بالجامعات ومراكز البحوث العربية.

ونأمل من وراء نشر هذه المتواليات البحثية ان نضيف لبنة الي صرح التعليم العالى والبحث العلمى وان تصل الرؤي والأفكار المتضمنة بها الى كافة الأطراف المعنية بتطوير وتحديث منظومة البحث العلمى والدراسات العليا وتنمية القدرات بالجامعات العربية.

والله من وراء القصد..

وهو الهادي الي سواء السبيل.....

أ.د/ معتز خورشيد  
مدير المجلس العربى  
للدراسات العليا والبحث العلمى

## قواعد نشر الدراسات بالسلسلة

- ١- ان تمثل الدراسة إضافة علمية، نظرية او تطبيقية، في مجال تطوير الدراسات العليا ودعم البحث العلمي وتنمية القدرات.
- ٢- الا تكون الدراسة قد سبق نشرها، ويرجي الاقرار بذلك ضمن خطاب توجيه الدراسة، ويمكن قبول الدراسات السابق تقديمها في مؤتمرات علمية
- ٣- الا تتجاوز الدراسة ٣٠ صفحة بحجم (الكورتو، مسافة ونصف) شاملا المراجع والملاحق.
- ٤- ان تعتمد الاصول العلمية المتعارف عليها في اعداد ونشر الدراسات والتقارير العلمية بما في ذلك التقديم للدراسة وتعريف اهدافها والمنهجية المتبعة، والتوثيق الكامل للمراجع والجداول، وإدراج خاتمة تتضمن خلاصة ما توصلت اليه الدراسة، على ان تتضمن في بدايتها قائمة المحتويات.
- ٥- يشار الي المراجع في متن الدراسة، وفق القواعد العلمية المتبعة للنشر، ويشار الي جميع الجداول بأرقام متتالية، ويحبذ فصلها في ملحق المقال او في صفحات مستقلة.
- ٦- يجري النشر اساساً باللغة العربية، ويجوز نشر دراسات باللغة الانجليزية في حالة تعذر كتابتها باللغة العربية، ويرسل في كل الاحوال مع الدراسة ملخص لايتجاوز (١٥٠) مائة وخمسون كلمة باللغتين العربية والانجليزية، وفي حالة نشر الدراسة باللغة الانجليزية يرسل الملخص باللغة العربية فقط.
- ٧- يشار في خطاب توجيه الدراسة الي الصفة الحالية لمعد الدراسة.
- ٨- تخضع الدراسة للمراجعة والتقييم من قبل رئاسة ومستشاري التحرير أو محكمين يتم اختيارهم من أعضاء هيئة التدريس والباحثين بالجامعات العربية.

## المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
١	مقدمة
٢	أولاً: واقع الموارد المائية والأرضية (الوضع الراهن – الطاقات المستقبلية – المعوقات والتحديات وأساليب الحد منها) والموارد البشرية في الوطن العربي
١٦	ثانياً: واقع الانتاج الزراعى ونسبة الاكتفاء الذاتى لمحاصيل الحبوب والبقول والزيوت النباتية والسكر والالياف والخضر والفاكهة والانتاج الحيوانى فى الوطن العربى فى الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠١٢)
٢١	ثالثاً: الاتفاقيات والتكتلات الاقتصادية الاقليمية والدولية – التجارة البينية العربية – وامكانيات التكامل الاقتصادى الزراعى العربى
٣٧	الخلاصة
٤١	المراجع العلمية

## مقدمة

برغم ضخامة وتعدد المجهودات فى مجال التعاون الاقتصادى العربى، و توفر الموارد الطبيعية والبشرية فى المنطقة العربية، الا ان مشكلة الغذاء كانت ومازالت تمثل صعوبة لكثير من الدول العربية تتضح من خلال معدلات نمو الانتاج الغذائى فى الدول العربية والتي مازالت دون المستوى فى مواكبة الزيادة المضطردة فى نمو الاستهلاك (مما يتسبب فى زيادة فاتورة الواردات الغذائية).

هذا وقد بلغت قيمة الفجوة الغذائية فى العالم العربى نحو ٣٤،٣ مليار دولاراً أمريكياً عام ٢٠١١ مقارنة بنحو ٤ مليار دولاراً أمريكياً عام ١٩٧٥. وتشير التوقعات الى زيادة قيمة هذه الفجوة الى نحو ٥٨ مليار دولاراً أمريكياً عام ٢٠٢٠، ثم ، الى نحو ٨٨ مليار دولاراً أمريكياً عام ٢٠٣٠ (وذلك على أساس الفرق بين الانتاج وما هو متاح للاستهلاك (أى صافى الاستيراد من السلع الغذائية بافتراض عدم وجود مخزونات مرحلة وبدون تضمين تجارة السلع الغذائية البينية العربية)، ومن المتوقع أن تواصل هذه الفجوة الاتساع اذا ما استمرت عملية التنمية الزراعية فى الدول العربية بمعدلاتها المتواضعة حالياً، وبقاء الاستثمارات الموجهة للمشروعات الزراعية على ضعفها رغم تمتع الدول العربية بموارد مالية وطبيعية وفيرة لو احسن توزيعها فإنها من الممكن أن تخلق تكاملاً بين موارد هذه الدول مما يمكننا من تحقيق أمن الدول العربية الغذائى والاقتصادى وهو ما يمثل الهدف العام لهذه الدراسة ..

وقد إرتكزت الدراسة التحليلية على المحاور الرئيسية التالية :

أولاً: واقع الموارد المائية والأرضية (الوضع الراهن – الطاقات المستقبلية – المعوقات والتحديات وأساليب الحد منها) والموارد البشرية في الوطن العربي

ثانياً: واقع الانتاج الزراعي ونسبة الاكتفاء الذاتي لمحاصيل الحبوب والبقول والزيوت النباتية والسكر والالياف والخضر والفاكهة والانتاج الحيواني في الوطن العربي في الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠١٢)

ثالثاً: الاتفاقيات والتكتلات الاقتصادية الاقليمية والدولية – التجارة البينية العربية – وامكانيات التكامل الاقتصادي الزراعي العربي

أولاً: واقع الموارد المائية والأرضية (الوضع الراهن – الطاقات المستقبلية – المعوقات والتحديات وأساليب الحد منها) والموارد البشرية في الوطن العربي
--

### مقدمة

على الرغم من ترامي المساحة الأرضية للوطن العربي ١٤,٠٦١ مليون كم<sup>٢</sup> (المنظمة العربية عام ٢٠١٠) إلا أن المستغل حالياً لا يتجاوز ١٥% من إجمالي هذه المساحة والتي لا تتجاوز مساحة الأراضي المزروعة بها ٦٩,٩ مليون هكتار مع مساحات أخرى قابلة للاستزراع تصل في إجماليها إلى ٥٧ مليون هكتار. ومع متوسط نمو سكاني ٢,٧% وتعداد سكاني يصل إلى ٣٦١,٩٩٤ مليون نسمة (المنظمة العربية – ٢٠١١) فإنه من المتوقع أن يصل عدد السكان إلى ٥٠٧ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٣٠ (تقديرات البنك الدولي). ويتفاوت نصيب الفرد من الأراضي الزراعية ليتعدى الحدود العالمية (٠,٢٥ هكتار/ فرد) في بعض الدول مثل المغرب – السودان – تونس – ليبيا، في حين يصل إلى ٠,٠٥ هكتار/ فرد في دول أخرى مثل مصر والأردن

وفي نفس الوقت فإن الموارد المائية بالعالم العربي لا تفي باحتياجات أفرادها حيث وصل نصيب الفرد في ٢٠٠٤ إلى ١٦,١٦ م<sup>٣</sup>/ سنويا كمتوسط عام على مستوى العالم العربي وتصنف تحت حد الندرة. هذه القيمة تتفاوت لتصبح في عام ٢٠١٠ أكبر من القيمة الحرجة في دول موريتانيا - العراق - السودان - الصومال - لبنان في حين تصل القيمة بين ٥٠٠ - ١٠٠٠ م<sup>٣</sup>/فرد/ سنة في مصر - عمان - سوريا - المغرب وتتدنى لتصل إلى ٨٧ م<sup>٣</sup>/فرد/ سنة في اليمن

وفي نفس الوقت فإن الزراعة باستهلاكها الذي يصل حوالي ٨٧% من الموارد المائية إلا أن حوالي ٩٤% من هذه الكمية تستخدم في الري السطحي مع كفاءة ٣٨% مما يمثل إهدارا للمياه.

ويؤدي حجم الموارد المتاحة وزيادة عدد السكان إضافة لعناصر سوء الاستغلال هذا فضلا عن التحدي الحقيقي القادم بالنسبة للتغيرات المناخية بما يؤثر على كميات المياه التي يمكن توفرها كذلك مساحات الأراضي الممكن فقدها في العديد من الدول الساحلية وخاصة مصر، كل ذلك يؤدي إلى الوضع الراهن من معاناة الوطن العربي في وجود فجوات غذائية كبيرة. ومن جهة أخرى فإن المشاكل السياسية والخاصة بالمياه القادمة إلى الوطن العربي من خارج الوطن العربي (نهر النيل - دجلة والفرات) تزيد من تفاقم الوضع. وعلى الرغم من الصورة الموجودة والتي تتفاقم عاما بعد عام مع الزيادة السكانية وتغير النمط الغذائي للعديد من الدول، إلا أن رسم إستراتيجية لتنمية زراعية مستدامة للأقطار العربية مع حتمية التجاوز عن الاختلافات القطرية لم تأخذ حظها حتى الآن وقد يكون ذلك أحد أهم إنجازات قمة الجزائر في ٢٠٠٥ والتي

تقضي بتكليف الجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية بإعداد دراسة منهجية للعقدين القادمين حتى ٢٠٢٥ والتي تمت في ٢٠٠٧. وبالنسبة للموارد البشرية فهي من أكثر الموارد تأثيراً على تحقيق التنمية إذا ما احسن استغلالها وتوجيهها وتدريبها. وهي مورد ايجابي تتحقق به ومعه معدلات التنمية والتقدم، مثلما هو أيضاً مورد يمثل عبئاً على الموارد الاخرى إذا لم يتم استغلاله الاستغلال الامثل.

والدراسة الحالية تختص باستعراض الوضع الحالي والطاقت المستقبلية والتي يمكن في إطارها التنسيق لوضع خطة إستراتيجية عربية للحفاظ على الموارد وتعظيم الاستفادة منها وتطبيقها غير المحتمل إلا بوجود القناعة الكاملة برفقة المصير الواحد.

#### (١) الموارد الأرضية

##### الموقف الحالي

تمثل أراضي الوطن العربي ١٠,٨% من مساحة أراضي العالم وعلى الرغم من هذا فلا تتجاوز المساحة المستغلة ١٥% من إجمالي هذه المساحة حيث تصل مساحة الغطاء النباتي ١,٨٧٩ مليون كم<sup>٢</sup>. وتصل المساحة الزراعية الكلية (شاملة الأراضي المتروكة) في الوطن العربي إلى ٦٩,٩ مليون هكتار (تقديرات عام ٢٠١١) مقارنة بعام ٢٠١٠ حيث تصل المساحة إلى ٦٨,٤٩ مليون هكتار وقد بلغت المساحة المزروعة في عام ٢٠٠٠ إلى ٧٠ مليون هكتار. وفي نفس الوقت تناقصت الأراضي المتروكة (البور) لتصل إلى ١٣,٤٣، ١٣,٥٧، ١٨,٥٤ وذلك لأعوام ٢٠١١، ٢٠١٠، ٢٠٠٤ على التوالي، وتصل نسبة الأراضي المعتمدة على الزراعة المطرية سواء زراعة



مستديمة أو موسمية إلى ٤١,٠، ٤٠,٦٧ مليون هكتار في أعوام ٢٠١١، ٢٠١٠ على التوالي بينما ترتفع مساحة الأراضي المروية لتصل إلى ١٥,٥ مليون هكتار عام ٢٠١١ قياساً بعام ٢٠١٠ حيث وصلت إلى ١٤,٢٥ مليون هكتار (المنظمة العربية)، وتصل نسبة الزراعة المروية في بعض دول شبه الجزيرة العربية لحوالي ٩٥%

هذا التفاوت الحادث بالنسبة لاتجاهات النقص أو الزيادة ينبع من التغيرات القطرية والتي تنبع من تغيرات السياسات والاتجاهات حيث لا توجد وعلى المستوى القطري استراتيجيات محددة لاستغلال الأراضي.

وعلى مستوى العالم العربي ومع الزيادة السكانية حيث وصل التعداد السكاني إلى ٣٦١,٩٩٤ مليون نسمة في ٢٠١١ قياساً بعام ٢٠٠٤ حيث بلغ التعداد ٣١١ مليون نسمة، فإن نصيب الفرد من الأراضي الزراعية يصل إلى ٠,١٨ هكتار/ فرد (٢٠١١) مقارنة بقيمة ٠,٢٢ هكتار/ فرد في ٢٠٠٤، وهذه النسبة في ٢٠٠٤ تقارب المستوى العالمي (٠,٢٥ هكتار/ فرد)، ويرتفع هذا المتوسط ليصل في أقصاه إلى ٠,٦٢ في السودان، ٠,٤٩ تونس، ٠,٢٣ سوريا، ٠,٤١ ليبيا في حين تصل هذه النسبة إلى ٠,٠٥ هكتار/ فرد في مصر (شاملة الأراضي المتروكة) وتقل عن ذلك في ١٠ دول عربية أخرى. ومن ناحية أخرى وبالرغم من تزايد السكان إلا ان هنالك نقصاً في القوى العاملة الزراعية التي بلغت ٣٥,٠٣ مليون في ٢٠١١ قياساً بعام ٢٠١٠ والتي وصلت فيه إلى ٣٨,١٩ مليوناً.

## الطاقات المستقبلية

### المساحات القابلة للاستزراع

مساحات الأراضي القابلة للاستزراع تصل لحوالي ٥٧ مليون هكتاراً وتتمثل الطاقات المستقبلية في المساحات في: السودان ١٦,٢٣٣ مليون هكتاراً، المغرب ٨,٧٤٦ مليون هكتاراً، سوريا ٤,٦٥٣ مليون هكتار، ومع توافر كميات المياه تصبح هذه المناطق لها الأولوية في رفع مساحة الرقعة الزراعية. وبوجه عام:

- لا يلاحظ تدني في المساحات الكلية للأراضي على مستوى العالم العربي إلا أن نصيب الفرد يتفاوت من الأراضي الزراعية مع التفاوت النسبي بين الدول.
  - لا يمثل تواجد أنواع معينة من الأراضي (في إطار درجات الصلاحية) مشكلة خاصة مع تقنيات استخدام الأراضي الأقل جودة لزراعات بعينها مع توافر باقي عوامل الإنتاج.
  - المناطق ذات الأمطار أقل من ٣٠٠ مم تترك مراعي لحمايتها من التعرية لتفادي مخاطر الزراعة المطرية تحت هذه الظروف.
  - هنالك مساحات يعد بها قابلة للزراعة المطرية وكمثال المساحة بين نهري شيللي وجوبا بالصومال حيث الأمطار تصل لحوالي ٥٠٠ مم بمساحة قد تصل إلى ٢ مليون هكتاراً فضلاً عن تواجد مساحة أرضية للاستغلال بالمياه السطحية.
- ويمكن من خلال منظومة العمل رفع قدرة الأراضي الزراعية على الإنتاج والتوسع فيما هو قائم من خلال العمل على:

## أ) التنمية الأفقية:

وذلك من خلال استصلاح واستزراع الأراضي الجديدة مع شرط توفير مصادر المياه لها، كذلك استغلال المساحات المتوافرة والتي لم تستغل حتى الآن على الرغم من وجود المورد المائي لها، ونخص بالذكر السودان فقد أفاد تقرير الأمن الغذائي العربي بإمكانية زراعة ٨,٤ مليون هكتاراً بصورة مباشرة باستخدام مياه الأمطار حيث أن ٤٠% من أراضي السودان تدخل ضمن المناطق شبه الرطبة حيث معدلات الأمطار فوق ٥٠٠ مم/السنة.

## ب) التنمية الرأسية:

المحافظة على الأراضي من عمليات التصحر سواء العوامل الطبيعية مثل التعرية المائية والتي تتواجد بصورة فعالة في سوريا، تونس، المغرب أو الريحية والتي تتمثل في كافة الدول العربية، كذلك من عناصر سوء الاستغلال.

وبوجه عام فإن المساحة المتصحرة في الوطن العربي تقدر بحوالي ٩,٨ مليون كيلومتراً مربعاً تمثل ٦٨% من المساحة الكلية تتركز في إقليم شبه الجزيرة العربية لتصل إلى ٨٩,٦% من إجمالي مساحة الإقليم بينما يعاني المغرب العربي المشكلة بدرجة أقل حيث تصل نسبة الأراضي المتصحرة من مساحة الإقليم إلى ٧٧,٧% وتنخفض حدة التصحر في الإقليم الاوسط الى ٤٤,٥% من مساحته ويتلوها إقليم المشرق العربي بنسبة ٣٥,٦% من مساحته. وبوجه عام فإن هنالك ٢,٨٧ مليون كم<sup>٢</sup> تمثل ٢٠% من المساحة الكلية بالوطن العربي يتركز معظمها في المشرق العربي ٥٠%

من هذه المساحة مهدد بالتصحر، كذلك هناك نحو ٢٨,٦% من مساحة الإقليم الأوسط و ١٦,٥% من مساحة المغرب العربي و ٩% من مساحة أراضي شبه الجزيرة مهدد بالتصحر.

وتمثل المحافظة على الأراضي من عناصر سوء الاستغلال أحد البنود الأساسية في المحافظة على الأراضي من التصحر ومن الرعي الجائر - مشاكل التملح - التلوث كذلك إزالة الغابات حيث يتم إزالة ١,٣% من مساحة العالم العربي سنويا كغابات وهي نسبة مرتفعة قياساً بالنسبة العالمية والتي تبلغ ٠,٢%.

ومن ناحية أخرى فإن رفع الإنتاجية من وحدة المساحة كأحد أساسيات التنمية الأفقية يعد من أهم المداخل من خلال اختيار الأصناف - الهندسة الوراثية - عمليات الخدمة المناسبة - معاملات ما بعد الحصاد والتي يصل الفقد بها حوالي ٢٠% من جملة الإنتاج - ضبط الاحتياجات المائية والاحتياجات السمادية من خلال التسميد الكيميائي وغير ذلك من العناصر وأصدق دليل على ذلك وصول الإنتاجية لمحصولي القمح والأرز بمصر إلى المستوى العالمي.

#### (٢) الموارد المائية

يقع حوالي ٨٠% من المساحة الكلية للوطن العربي في المنطقة المناخية الجافة والمنطقة شبه الجافة والتي تتسم بسقوط كميات محدودة من الأمطار فضلاً عن تذبذبها على مدار السنة والتغير في كمياتها من عام لآخر حيث لا يتلقى العالم العربي سوى ٢,١% فقط من إجمالي الأمطار على اليابسة، وإذا كانت مساحة الوطن العربي تمثل ١٠,٨% من مساحة

أراضي العالم وتعداد سكانه يصل إلى ٤,٩% من سكان العالم إلا أن موارده المائية لا تمثل سوى ٠,٥% من الموارد المائية المتجددة العالمية. ويبلغ إجمالي الموارد المائية العربية في الوضع الراهن إلى ٢٥٧,٥ مليار متر مكعب (تقديرات المنظمة العربية ٢٠٠٤) - والتي تقدر بـ ٣١٣ مليار (سيدياري ٢٠٠٧) - وتقدر قيمة الموارد التقليدية بنحو ٢٤٥,٦ مليار متر مكعب بنسبة ٩٥,٤% والموارد غير التقليدية ١١,٩ مليار متر مكعب والتي تعادل ٤,٦% من إجمالي الموارد المائية (المنظمة العربية) وتشكل الموارد المائية السطحية ما يقارب ٢٠٩,٢ مليار متر مكعب بنسبة ٨١,٢% من الإجمالي وتمثل المياه الجوفية ١٤,١% - وعلى المستوى الإقليمي يستأثر الإقليم الأوسط (مصر - السودان - الصومال - جيبوتي) بحوالي ٤٠% من إجمالي الموارد المائية ويستحوذ إقليم المشرق العربي (الأردن - سوريا - العراق - لبنان - فلسطين) على نسبة تمثل ٣٧% من الإجمالي بينما تستحوذ دول المغرب العربي (ليبيا - تونس - الجزائر - المغرب - موريتانيا) على ١٩,٧% في حين تصل هذه النسبة إلى ٤,٨% في شبة الجزيرة العربية (اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي)

وبالنسبة للموارد غير التقليدية فتمثل إعادة الاستخدام وموارد التحلية بنسبة ٣,٨% و ٠,٩% على التوالي من إجمالي الموارد المائية في الوطن العربي

وتصل جملة الاستخدامات المائية في الدول العربية بما يقارب ١٩٠ مليار متر مكعب سنويا وهو ما يمثل ٧٢% من مجموع الموارد وتوزع

النسبة بما يعادل ٨٧% من هذه الكمية في الاستخدام الزراعي و٨% في الاستخدام المنزلي و٥% في الاستخدامات الصناعية. وكاستخدام زراعي تصل كمية المياه المستخدمة لما يقارب ١٦٦,٥ مليار متر مكعب/ سنة منها حوالي ١٥٧ مليار تستخدم سنويا في الري السطحي حيث تقدر كفاءة هذا النظام بحوالي ٣٨% مما يعكس أن نسبة هامة من الموارد المائية تفقد هدرا وتسربا تبخرا وتلوثا.

فيما يتعلق بنصيب الفرد من المياه المتجددة في العام فإن القيم تراوحت بين ٣٢٩٥ م<sup>٣</sup>/فرد/ سنة موريتانيا وحتى ٧ م<sup>٣</sup>/فرد/سنة لدولة الكويت (إحصائيات FAO عن عام ٢٠١٠)، وفاقت القيم ١٠٠٠ م<sup>٣</sup> وهو حد الشح المائي لدول العراق – السودان – الصومال – لبنان – موريتانيا في حين بلغت القيم ما بين ٥٠٠ – ١٠٠٠ في كل مصر – عمان – سوريا – المغرب – وتدنت القيم لتصل في اليمن ٨٧ م<sup>٣</sup>/فرد/ سنة

ويوضح توزيع الموارد المتاحة بين الأقطار العربية تباينا واضحا سواء فيما يتعلق بالمساهمة النسبية لمختلف المصادر أو فيما يتعلق بنصيب الفرد من المياه. وبينما تشكل الموارد المائية أهمية كبيرة بالنسبة لكل من إقليم المشرق العربي – الإقليم الأوسط وإقليم المغرب العربي فإنها لا تشكل أهمية بالنسبة لشبه الجزيرة العربية والذي تشكل المياه الجوفية نفس أهمية الموارد المائية السطحية وبينما تبرز إعادة الاستخدام كمصدر مهم للموارد المائية في كل من إقليم المشرق العربي والأوسط لاسيما في سوريا والعراق. ومن جهة أخرى فإن إقليم شبه الجزيرة العربية يستحوذ على نحو ٨٢,٧% من جملة موارد التحلية في الوطن العربي.

وفي نفس الوقت فإن تضاؤل الموجود من المياه يقل مع زيادة الطلب في قطاعات الصناعة والاستهلاك المنزلي كمنافس لقطاع الزراعة. تلك الحقائق تدعو وبصورة سريعة لرسم سياسات للإدارة المستدامة للماء الأخضر (مياه الأمطار) والأزرق (مياه الأنهار) على مستوى العالم العربي.

### المعوقات – التحديات

- دقة البيانات: حيث تصل اختلافات الأرقام بالنسبة للموارد المائية لحوالي ٤٤%
- الاعتماد في بعض الدول على المياه السطحية من خارج البلاد بما يضيف المشاكل السياسية الناجمة عن ذلك إلى مشاكل محدودة المورد
- مشاكل الأحواض المشتركة
- محدودية المعلومات عن الموارد المائية
- ندرة المياه مع الزيادة السكانية المتوقعة بمتوسط معدل نمو ٢,٧ (تقرير البنك الدولي ٢٠٠٣)
- السياسات المائية وتداخل قطاعات عديدة في إدارتها
- تدهور نوعية المياه في غالبية الدول العربية والتي قد ترجع إلى:
  - زيادة الضغط على المياه خاصة الجوفية مما يقلل من جودتها
  - ماء الصرف الصحي غير المعالج لحدود مقبولة
  - صرف ماء الصرف الصناعي في المجاري المائية أو مياه الصرف الصحي
  - الرشح

- استخدام نظم تقليدية في توزيع واستخدام المياه
- تزايد الفجوة بين الطلب والمورد
- ضعف البنية الأساسية للمؤسسات الخاصة بإدارة المياه (الموارد البشرية)
- ضعف الوعي بمشاكل المياه
- محدودية الإنفاق على تطوير الإدارة المائية
- محدودية الإنفاق على وسائل حصاد المياه

#### يضاف إلى هذه المعوقات التحدي الخاص بالتغيرات المناخية

- من أهم التوقعات في التغير المناخي هو وجود فصول شتاء أكثر رطوبة وفصول صيف أكثر جفافاً وفصول صيف أكثر حرارة وموجات حر وأحداث مناخية أكثر تقلباً، هذه التأثيرات قد تحدث زيادة في التبخر من المسطحات المائية وزيادة في الأتربة الطبيعية والإصطناعية مما يخفض الإمدادات المائية المتوافرة، هذا بالإضافة إلى زيادة تأثر معدلات البخر نتج من المحاصيل والنباتات الطبيعية ومن أمثلة الدراسات التي تمت (الظاهر وآخرون ٢٠٠٦) أن هنالك زيادة محتملة في الطلب على الري في مصر من ٦% إلى ١٦% نتيجة للزيادة في النتج مع نهاية القرن الحادي والعشرين
- يعتبر ارتفاع مستوى البحر نتيجة هامة لتغير المناخ حيث لوحظ أن نسبة الارتفاع العالمي في مستوى البحر بلغت ١,٨ ملليمتر خلال الفترة ١٩٦١ - ٢٠٠٣ على الرغم من أن نسبة الارتفاع خلال الفترة ١٩٩٣ - ٢٠٠٣ وصلت نحو ٣,١ ملليمتر وتأثيرات ارتفاع مستوى البحر سوف تختلف من



مكان لآخر ومن بلد لآخر وتعتبر مصر من البلدان شديدة التعرض لتأثيرات ارتفاع مستوى البحر. وفي دراسة للبنك الدولي ٢٠٠٧ أثبت أن مساحة الأراضي في خطر حيث سوف تشهد انخفاضاً بنسبة ٢,٦ - ١٣% من مساحتها نتيجة ارتفاع ١م - ٥م وسيتأثر حوالي ٥% من سكان الإمارات، ٦% ليبيا، ٧% تونس وذلك بارتفاع ١م عن سطح البحر وفي الإطار السابق يمكن الحد من هذه المعوقات وذلك عن طريق تفعيل نظم إدارة الطلب المتكاملة، من خلال:

- تفعيل وتقييم نظم إدارة الطلب واستراتيجياتها
- استخدام الوسائل التكنولوجية المتاحة لتقليل الاحتياجات
- استخدام الوسائل التكنولوجية المناسبة لتقنين استخدام المياه في الزراعة من خلال: نظم الري الحديثة
- رفع كفاءة نظام الري في الري السطحي حيث تبلغ نسبة الفاقد الكلية لحوالي ٩٠ مليار متر مكعب يخص الإقليم الأوسط ٤٧,١٦% ومصر خاصة تمثل ٣٨,١٩% كذلك دول المشرق العربي ٣٥,٦١% وعلى رأسها العراق
- رفع كفاءة إنتاجية المياه من خلال إدارة الري irrigation management وإدارة العوامل الأخرى الخاصة برفع الإنتاجية
- تقدير الدورة الزراعية واختيار المحاصيل الأقل احتياجاً للمياه كذلك استنباط اصناف عالية الإنتاج ذات طرز وراثية مختلفة.
- تطوير آليات إدارة زيادة الموارد supply management طبقاً لظروف كل منطقة

- تطوير تقنيات تحلية المياه والتركيز على البرامج البحثية لاستخدام مصادر الطاقة المتجددة في نظم التحلية (Solar radiation)
  - تطوير تقنيات معالجة المياه على أساس استخدامها بعد معالجتها
  - تطوير تقنيات إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي
  - تطوير أحواض المياه الجوفية
  - ترشيد استخدام مياه الري من خلال تطوير النظم وتفعيل وإنشاء روابط مستخدمي المياه
  - طاقات استخدام الماء الضمني Virtual water
- هذا المفهوم الحديث والذي قدم للدول ذات الماء المحدود – والذي يعبر عن كمية الماء اللازمة لإنتاج كجم من المادة -، حيث يمكن تقليل استخدام المياه والوصول إلى الاكتفاء وذلك باستيراد جزء من احتياجاتهم الغذائية من دول غنية في مياهها حيث تكلف الإنتاج المائي في هذه الدول منخفضة واحتياجات المنتج من المياه أقل منها في الدولة المستوردة وعلى مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (معظم دول العالم العربي) فإن احتياجات المياه/م<sup>3</sup> لإنتاج ١ كجم من وحدات الطعام تصل: الموالح ٥٥،٠ ، محاصيل ذات الجذور ١، الحبوب ٨،٠، زيت النخيل ٢، لحم الدجاج ٤، لحم الغنم ١٠ حيث يتم استيراد المنتجات من الدول التي يتم إنتاج الوحدة بكميات ماء أقل
- رصد ومراقبة التغيرات المناخية على المستوى القطري وعلى المستوى الإقليمي مع تيسير تبادل بيانات الأرصاد والبيانات الضرورية بهدف رسم السياسات وعمل البحوث اللازمة في هذا الإطار

- إجراء الدراسات القطرية والإقليمية لتقييم موقف الشواطئ والدلتاوات والمناطق المنخفضة
- تنمية المهارات البشرية من خلال التدريب المستمر

### (٣) الموارد البشرية في الوطن العربي

تشير احصاءات منظمة الاغذية والزراعة الي ان تعداد سكان الوطن العربي قد بلغ نحو ٣٦١ مليون نسمة عام ٢٠١١ ؛ وتمثل نسبة السكان الريفيين نحو ٤٤% من هذا العدد حيث بلغ عددهم نحو ١٥٨ مليون نسمة - تصدرت مصر والسودان والجزائر والعراق والمغرب علي الترتيب الدول العربية في اعداد السكان حيث شكلوا معا اكثر من ٦٢% من اجمالي عدد سكان الدول العربية .

بلغ عدد القوي العاملة العربية نحو ١٢٥ مليون عامل شكلت نحو ٣٥% من اجمالي عدد السكان. وشكلت نسبة السكان الزراعيين لجملة السكان نحو ٢٥%. وشكلت نسبة القوي العاملة الزراعية نحو ٨% من جملة السكان.

تلك المؤشرات السابقة والخاصة بالموارد البشرية من توزيع للسكان ونسبة القوي العاملة الزراعية هي مؤشرات اساسية في رسم الخريطة الزراعية وتوجهات الاستثمارات الزراعية التي يمكن اجتذابها لبلد عربي معين وكذلك المشروعات التي يمكن طرحها والمناطق الملائمة لكل نشاط زراعي تستثمر فيه هذه الاستثمارات

وفي هذا الشأن فإن المطلوب عند طرح خريطة مشروعات زراعية عربية ان تكون وفقا لمتطلبات وموارد كل دولة وكل منطقة - وفي هذا السياق يمكن

طرح الكثير من المشروعات الملائمة علي ان تكون تلك المناطق جاذبة لهذه  
المشروعات الاستثمارية وفي ضوء المنافسة الدولية.

ثانياً:

واقع الانتاج الزراعى ونسبة الاكتفاء الذاتى لمحاصيل الحبوب والبقول والزيوت النباتية والسكر والألياف والخضر والفاكهة والمنتجات الحيوانية فى الوطن العربى فى الفترة (٢٠٠٥ - ٢٠١٢)

#### ١. محاصيل الحبوب: (القمح - الارز - الذرة - الشعير)

يتضح ان متوسط الانتاج العربى بلغ نحو ٥٢,١ مليون طناً، وقد تصدرت مصر الانتاج العربى خلال تلك الفترة حيث مثل انتاجها نحو ٤٣% من الانتاج العربى بحجم انتاج بلغ نحو ٢٢,٢ مليون طن، تلاها كل من المغرب والسودان وسوريا بنسب انتاج مثلث ١٣% ، ١٠% ، ٩% على الترتيب وذلك من حجم الانتاج العربى. بالنسبة لاستهلاك الحبوب فى الوطن العربى فإن نسبة الاكتفاء الذاتى من الحبوب لم تتعد ٤٧% لمتوسط الفترة (٢٠٠٥ - ٢٠١٢) على المستوي العربى .

#### ٢. محاصيل البقول: (القول - فول الصويا - العدس - البسلة الجافة)

تطور انتاج الوطن العربى من مجموعة البقول خلال متوسط الفترة (٢٠٠٥ - ٢٠١٢) حيث بلغ اجمالى الانتاج نحو ١,٥ مليون طن. وتمثل مصر المرتبة الاولى من حيث الاهمية النسبية للدول العربية، حيث يقدر متوسط انتاجها بنحو ٣٤٨ ألف طن، تمثل نسبة مقدارها ٢٣% من متوسط اجمالى الانتاج العربى من البقول، ثم تأتى السودان فى المرتبة الثانية بمتوسط انتاج نحو ٢٨٧ ألف طن تمثل نسبة مقدارها ١٩% من جملة الوطن العربى، ثم المغرب فى المرتبة الثالثة بمتوسط انتاج يمثل ١٧% ثم سوريا بنسبة ١٥%، وتشمل مجموعة

البقول كل من الفول - العدس - البسلة الجافة - فول الصويا، وقد بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من جملة البقول للوطن العربي نحو ٥٥% وتمثل سوريا المرتبة الاولى بنسبة تصل نحو ١٤٣% وتأتي البحرين في المرتبة الثانية بنسبة ١٠٠% وموريتانيا ٩٧% ثم تأتي كل من المغرب وتونس واليمن (٩٠%) ، (٨٠%) ، (٦٥%) على التوالي.

٣. الزيوت النباتية: (زيت فول الصويا - زيت بذرة القطن - زيت عباد الشمس - زيت الذرة - زيت الزيتون)

تعتبر الزيوت من المجموعات السلعية الغذائية العربية التي تحمل قيمة وارداتها نسبة كبيرة من فاتورة الغذاء العربي، ويتضح من خلال الجداول المرفقة من مجموعة الزيوت موضع الدراسة ان نسبة الاكتفاء الذاتي حققت نسباً من (٠% - ٩٩%) ولم ينفرد بالاكتفاء الذاتي سوى زيت الزيتون الذي حقق نسبة ١٦٢% من حجم المطلوب للاستهلاك.

٤. السكر من السلع الغذائية العربية منخفضة الانتاج مقابل الاستهلاك حيث تعاني الدول العربية من عجز في الاكتفاء الذاتي يصل اكثر من ٧٥%، حيث بلغ متوسط حجم الانتاج للفترة (٢٠٠٥ - ٢٠١١) نحو ٢,٥ مليون طن. تصدرت مصر الدول العربية المنتجة حيث مثل انتاجها ٧٣% من اجمالي الانتاج العربي. تليها المغرب بنسبة ١٨% بانتاج نحو نصف مليون طن ثم سوريا ٨%. ويمثل العجز في انتاج السكر نسبة كبيرة في الوطن العربي حيث وصلت نسبة الاكتفاء الذاتي ٢١% فقط وقد تصدرت مصر اعلي نسبة اكتفاء ذاتي حيث بلغت

٦٨% ثم المغرب ٣٨% واخيرا سوريا ١٧% وهو ما يوضح الارتباط بين الانتاج ونسبة الاكتفاء الذاتي.

### ٥. الياف القطن والكتان

حقق انتاج القطن اكبر كمية انتاج عربي من الياف القطن حيث بلغت كمية الانتاج منه نحو ٤٥٩ الف طن وانفردت سوريا و مصر بمقدمة الدول العربية المنتجة وقد مثلت الاولى ٤٨% و بحجم انتاج بلغ نحو ٢٢١ الف طن في حين بلغ انتاج الثانية ٣٤% بحجم انتاج بلغ نحو ١٥٨ الف طن عن متوسط الفترة (٢٠٠٥-٢٠١١).

اما بالنسبة للانتاج العربي من الكتان خلال الفترة فقد حقق الانتاج العربي ١٣ الف طن تقريبا و قد انفردت مصر بنسبة ٧٧% من متوسط حجم الانتاج العربي حيث بلغ انتاجها نحو عشرة الاف طن تليها سوريا بحجم انتاج بلغ نحو ٢٩٠٠ طن مثلت ٢٢% من متوسط الانتاج العربي عن نفس الفترة موضع الدراسة.

نسبة الاكتفاء الذاتي من الياف القطن خلال تلك الفترة حققت فائضاً يقدر بنحو ٢٦% من المتاح للاستهلاك و قد تقدمت السودان الدول العربية في هذه النسبة حيث حققت نسبة قدرها ٢٦٧% في حين حققت كل من سوريا ومصر المرتبة الثانية و الثالثة بنسبة اكتفاء ذاتي بلغت ١٥٥%، ١٣٤%، على الترتيب ثم يأتي اليمن (١١٤%)، العراق (١٠٧%) ثم الصومال (١٠٠%)

اما بالنسبة للاكتفاء الذاتي من الكتان فقد حقق الانتاج العربي ٥٩% عن متوسط تلك الفترة موضع الدراسة و بنسبة عجز ٤١% من حجم

المطلوب للاستهلاك وقد تقدمت مصر الدول العربية في نسبة الاكتفاء الذاتي من الكتان بنسبة ١٠٢% محققة فائضاً نحو ٢% ثم تونس ٩٩% وذلك عن متوسط الفترة المذكورة.

#### ٦. محاصيل الخضر: (البطاطس - الطماطم - البصل الجاف - الثوم)

تدخل الخضر ضمن مجموعة السلع الغذائية التي تحقق اكتفاءً ذاتياً عربياً وتمثل جانباً إيجابياً في الفاتورة الغذائية العربية. وقد حقق الانتاج العربى من الخضر نحو ٤٨ مليون طن مثلت فيه مصر النسبة الأكبر بانتاج بلغ نحو ١٩ مليون طن خلال متوسط الفترة (٢٠٠٥-٢٠١١) تمثل نحو ٣٩% من الانتاج العربى. وجاءت كل من المغرب والجزائر بنسب ١١%، ٩% من حجم الانتاج عن نفس الفترة، وجاءت كل من السودان وسوريا وتونس بنسبة ٦% لكل منهم.

وقد مثل الانتاج العربى من الخضر نسبة ١٠٠% من الاكتفاء الذاتى حيث حققت الدول العربية نسبة اكتفاء ذاتى (٩٩-١٠١%) خلال متوسط الفترة موضع الدراسة.

#### ٧. محاصيل الفاكهة (البرتقال - التفاح - العنب - الموز - التمور)

تعتبر محاصيل الفاكهة من المجموعات الغذائية التي لا تمثل عبئاً على الواردات العربية، حيث يحقق انتاجها نسبة ١٠٠% من الاكتفاء الذاتى.

وقد تبين ان الانتاج العربى من الفاكهة قد حقق نحو ٢٧,٥ مليون طن فى متوسط الفترة (٢٠٠٥-٢٠١١) وقد تصدرت مصر المجموعة



العربية فى انتاج الفاكهة، حيث بلغ انتاجها نحو ٩,٥ مليون طن تمثل نسبة ٣٤% من الانتاج العربى، بينما جاءت المغرب فى المركز الثانى بنسبة ١١% عن كمية بلغت نحو ٣ مليون طن، تلاها كلاً من السودان والجزائر بنسبة ١٠%.

٨. الانتاج الحيوانى (الالبان الجافة - لحوم الدواجن - البيض - اللحوم - الاسماك)

أوضحت الاحصاءات أن الدول العربية قد حققت خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١١) متوسط انتاج نحو ٩,٤ مليون طن، وقد تقدمت مصر مجموعة الدول العربية حيث مثل انتاجها نحو ٢٢% تلاها السودان بنسبة ٢١% وذلك عن متوسط الفترة موضع الدراسة، وجاءت كل من الجزائر والمغرب فى المرتبة الثالثة بنسبة ٩% لكل منهما.

ثالثاً: الاتفاقيات والتكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية والتجارة  
البيئية والموارد البشرية وامكانيات التكامل الاقتصادي  
الزراعى العربى وتقليل الفجوة الغذائية العربية:

#### (١) التكتلات الاقتصادية فى العالم

أولاً: تجارب دول امريكا الشمالية واللاتينية:

١- اتفاقية تكتل دول امريكا الشمالية: (NAFTA) : وقعت عام ١٩٩٢

بين الولايات المتحدة الامريكية وكندا والمكسيك وتم تنفيذها فى يناير  
١٩٩٤.

٢- اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا: (CUSFTA) :

تمت هذه الاتفاقية عندما حاولت الولايات المتحدة انعاش اقتصادها  
وخاصة بعد انخفاض الدولار عام ١٩٨٥، ورغبة كندا فى توطيد  
علاقتها التجارية مع الولايات المتحدة.

٣- السوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى: (CACM) :

قامت هذه السوق عام ١٩٦١ بين كل من كوستاريكا وجوايتمالا  
وهندوراس ونيكارجوا والسلفادور والهدف منها خلق سوق مشتركة  
وتسويق الحبوب وتطوير التخطيط الصناعى.

٤- رابطة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية: (LAFTA) :

تأسست عام ١٩٦٠ بموجب اتفاقية (مونتى فيديو) بين كل من  
الارجنتين والبرازيل وتشيلي وكولومبيا والاكوادور وبيرجواى  
وأروجواى والمكسيك وبيرو وفنزويلا ومن اهدافها الغاء الضرائب  
الجمركية والقيود على تبادل المنتجات المحلية بين الدول الاعضاء

على مراحل تدريجية وانشاء المشروعات الصناعية وتخفيض العجز فى ميزان المدفوعات وتقديم المنح والاعانات للدول الاقل نمواً وتقديم المزايا التفضيلية للدول الاعضاء ذات الاسواق الصغيرة لكن لم تحقق أهدافها نظراً لضعف الروابط التجارية بين الدول الاعضاء.

#### ٥- السوق الكاريبي المشتركة CARICON :

تجمع هذه السوق ثلاث دول من البحر الكاريبي وتطورت فى عام ١٩٧٣ لتضم معظم هذه الدول ومن اهدافها تحرير التجارة بين دول المجموعة وتبنى سياسة جمركية موحدة وتحرير انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال والاسراع فى تنمية الدول الاقل نمواً والتنسيق فى مختلف المجالات من خلال شبكة معلومات.

#### ثانياً: تجارب الدول الافريقية:

#### ١- السوق المشتركة لشرق افريقيا: (EAC) :

بدأت عام ١٩١٧ بين كل من كينيا ، أوغندا، وتنزانيا ومن اهدافها تدعيم التجارة حيث فرضت الدول التى بها عجز فى الميزان التجارى ضرائب تحويلية على المنتجات الصناعية الواردة اليها من الدول ذات الفائض على ان تلغى الضريبة عند الوصول للتوازن لكن تفككت هذه السوق فى الستينات بعد استقلال الدول وانتهت فى عام ١٩٨٧

#### ٢- المجموعة الاقتصادية لدول افريقيا الغربية: (ECOWAS) :

تأسست عام ١٩٧٥ وتم تنفيذها عام ١٩٧٨ حيث تضم كلاً من بنين، بوركينافاسو، جامبيا، غانا، غينيا، غينيا بساو، كوت ديفوار، ليبيريا، مالى، موريتانيا، النيجر، السنغال، سيراليون، وتوجو، وهى من انجح التجارب فى

أفريقيا لانها بدأت بأسلوب علمى وبالتدرج فى تحقيق أهدافها من حيث سياسات التصنيع وتبادل الافراد المهرة والتعاون فى المشروعات والاستغلال المشترك للموارد وتنمية الانتاج الحيوانى.

٣- السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا (CMESA) : بدأت عام ١٩٩٤ بتجمع ١٩ دولة هى زامبيا، اوغندا، مالاوى، انجولا، ارتيريا، بوروندى، جزر القمر، اثيوبيا، كينيا، مدغشقر، ناميبيا، رواندا، السودان، سوازيلاند، تنزانيا، زيمبابوى، مورشيسوس، الكونغو الديمقراطية، وسيشل وقد انضمت مصر لهذا التجمع فى يونيو عام ١٩٩٨ بهدف عمل منطقة تجارية حرة بين الدول الاعضاء والوصول الى تعريفه مشتركة فى عام ٢٠٠٤ وتخفيض الرسوم الجمركية فى المرحلة الاولى فى حدود ٦٠-٨٠%، وتحقيق التكامل فى مجالات التجارة والزراعة والاتصالات والطاقة والتعاون المالى والنقدى وتشجيع القطاع الخاص وزيادة التجارة والاستثمار ، وتعتبر افريقيا من الاسواق الواعدة لمصر.

#### ثالثاً تجارب الدول الاسيوية:

١- رابطة دول جنوب شرق اسيا (AFTA) : وتكونت طبقاً لاتفاقية بانكوك عام ١٩٦٧ بين كل من اندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند ثم انضمت بروناى عام ١٩٨٦،

٢- رابطة امم جنوب شرق آسيا: (ASEAN) : انشئت عام ١٩٧٦ وتضم كلا من اندونيسيا، تايلاند، الفلبين، ماليزيا، سنغافورة، وبروناي بهدف الاسراع بالنمو فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال

الجهود المشتركة والاستخدام الأفضل للموارد الزراعية والصناعية  
وتوسيع التجارة البيئية ورفع مستوى معيشة السكان.

### ٣- منظمة التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادى: (AREC) :

تأسست عام ١٩٨٩ وتضم ١٨ دولة موزعة على ثلاث قارات تضم  
الولايات المتحدة وكندا والمكسيك واستراليا ونيوزيلاندا والدول الاسيوية  
ومنها الصين واليابان وهونج كونج وماليزيا واندونيسا وسنغافورة  
وكوريا الجنوبية وتاييلاند.

### رابعاً: تجارب الدول الاوربية:

١- اتحاد البنيلوكس: هو اتفاق جمركى بين بلجيكا ولوكسمبرج فى عام  
١٩١٨ وتطور عام ١٩٢٢ الى وحدة اقتصادية كاملة ثم انضمت هولندا  
فى عام ١٩٤٧ بهدف الغاء الضرائب الجمركية وبعد فترة انتقالية تم  
تطبيق تعريفه جمركية موحدة على واردات هذه الدول من الدول الأخرى  
وتحرير انتقال رؤوس الاموال.

المنظمة الاوربية للتعاون الاقتصادي: وقعت ١٧ دولة اوربية فى عام  
١٩٤٨ على هذه الاتفاقية ثم انضمت الولايات المتحدة الامريكية وكندا عام  
١٩٥٠ كعضوين منتسبين وتغير اسمها الى منظمة التعاون الاقتصادي  
والتنمية

الجماعة الاقتصادية الاوربية ( السوق الاوربية المشتركة): بعد نجاح التكتلات  
الاقتصادية للدول الاوربية تم تكوين سوق اقتصادية مشتركة من دول اتحاد  
البنيلوكس وفرنسا والمانيا الغربية وايطاليا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبرج

ومن أهدافها تشجيع التقدم فى الأنشطة الاقتصادية والتوسع المستمر والمتوازن والاستقرار والتطور والارتفاع فى مستوى المعيشة والتقريب بين السياسات الاقتصادية للدول الاعضاء تدريجياً.

الوسائل التى اتبعت من اجل تحقيق اهداف السوق الاوربية المشتركة:

- الغاء الضرائب الجمركية والقيود الكمية على الصادرات والواردات من السلع.

- انشاء تعريفات جمركية موحدة وسياسة تجارية موحدة تجاه العالم الخارجى.

- ازالة العقبات التى تعترض حرية انتقال الاشخاص والخدمات ورؤوس الاموال.

- اتباع سياسة زراعية وسياسة نقل موحدة.

- التنسيق بين السياسات الاقتصادية وعلاج ميزان المدفوعات.

- التقريب بين التشريعات القومية.

- انشاء بنك اوروبى لتسهيل عملية التوسع الاقتصادى.

خامساً تجارب التعاون الاقتصادى فى العالم العربى:

أ- الاتفاقيات التجارية الثنائية العربية: يمكن تقسيمها الى:

١- اتفاقيات تشجيع التبادل التجارى دون احداث تخفيض فى الرسوم الجمركية

ورقابة النقد ونظام التراخيص المطبقة وتعتبر هذه الاتفاقيات وسيلة لابداء

حسن النوايا وتمهيد لاتفاقية أخرى تحل محلها مثل الاتفاقية الموقعة بين مصر

ولبنان فى سبتمبر ١٩٥١، والاتفاقية بين سوريا والامارات فى عام ١٩٩٠.

٢- اتفاقية تشجيع التبادل التجاري مع احداث تخفيض أو ازالة بعض أو كل انواع القيود المفروضة على المبادلات التجارية مثل الاتفاقيات بين سوريا ولبنان عام ١٩٥٣، الاردن وقطر عام ١٩٦٨، المغرب وسوريا عام ١٩٧٣، سوريا والسودان عام ١٩٧٥، والأردن وسوريا عام ١٩٧٥، السعودية وسوريا ١٩٧٢، سوريا والجزائر ١٩٨٤، سوريا ومصر ١٩٩١، عمان وسوريا ١٩٩١، عمان والاردن ١٩٩٢.

ب- التجمعات الاقليمية العربية: توجد ثلاث تجمعات اقليمية عربية هي:

١- مجلس التعاون لدول الخليج العربي: انتهجت دول الخليج العربي سياسة للتعاون والتنسيق فيما بينها منذ عام ١٩٧١ نتج عنها قيام مجلس للتعاون بينها ويضم كل من الامارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر، والكويت .

الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لمجلس التعاون الخليجي: تم التصديق عليها فى ١١/١١/١٩٨١ بهدف تحرير التجارة البينية وتوحيد التعريفات الجمركية ورفع قيود الاستيراد والتصدير للمنتجات الزراعية والصناعية والثروات الطبيعية ومنح تسهيلات المرور واقامة المشروعات المشتركة وتعميق المواطنة الاقتصادية وتنسيق السياسات المالية والنقدية لكن معدل ومستوى هذا التعاون مازال عند حدوده الدنيا بسبب الاعتماد المفرط على العلاقات الاقتصادية الدولية واعتماد هذه الدول على سلعة واحدة وهى النفط ومحدودية السوق والمشاكل السياسية حول الحدود.

٢- مجلس التعاون العربي: اعلن فى نهاية الثمانينات على شكل محور سياسى يضم الاردن والعراق واليمن ومصر بهدف تنسيق السياسات على مستوى

القطاعات الانتاجية والخدمية وتشجيع الاستثمار والتعاون الاقتصادى بين القطاعات العامة.

اتحاد دول المغرب العربى: تم الاعلان عنه عام ١٩٨٩ وضم فى عضويته كلاً من ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا.

### ج- الاتفاقيات التجارية الجماعية العربية:

تم توقيع ميثاق جامعة الدول العربية فى ٢٢ مارس ١٩٤٥ بهدف توثيق الصلات والتعاون بين الدول فى الشؤون الاقتصادية والمالية ومنها ما يلى:

#### ١- اتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت:

بدأ سريانها فى عام ١٩٥٣ وصدقت عليها كل من الاردن ولبنان ومصر والسعودية وسوريا والعراق ثم انضمت الكويت عام ١٩٦٢ وقد واجهت هذه الاتفاقية عدة صعوبات منها ان بعض الدول العربية ترغب فى الدخول الى السوق العربية المشتركة ولا تنضم الى اتفاقية الوحدة الاقتصادية لاسباب سياسية او اقتصادية.

٢- اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية: تم تنفيذها فى ٣٠/٤/١٩٦٤ وبلغ عدد الدول التى صدقت على الاتفاقية خمس دول هى الكويت ومصر والاردن وسوريا والعراق بهدف حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال وحرية تبادل السلع وحرية الإقامة والعمل وممارسة النشاط الاقتصادى وحرية النقل والترانزيت وحقوق التملك والارث.

٣- السوق العربية المشتركة: انشئت بقرار من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية فى ١٣ اغسطس ١٩٦٤ بالقاهرة بهدف انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال وحرية تبادل السلع وحرية الإقامة والعمل والنقل والترانزيت .



٤ - اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية: أقر مؤتمر القمة العربية في عمان ١٩٨٠ وثيقة استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك حتى عام ٢٠٠٠ واعتمدت المدخل التخطيطي القومي للقطاع الاقتصادي المشترك والتكامل الانتاجي وتنظيم وتنمية الموارد العربية وترشيد استخدامها. منطقة التجارة الحرة العربية: لتسهيل وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

### ٢) التجارة البينية الزراعية للدول العربية

ترتبط الزيادة في حجم التجارة البينية الي حد كبير بالاستقرار النسبي في الاوضاع الاقتصادية الكلية في المنطقة وتحرير التجارة واسع النطاق وزيادة التدفقات التمويلية وانخفاض تكاليف التجارة ومن بينها وسائل النقل والاجراءات الادارية. وقد شكلت التجارة البينية العربية نحو ٩-١٠% عام ٢٠١٠.

وتبين مساهمة التجارة البينية فى التجارة الاجمالية للدول العربية ان اجمالى حصة الصادرات البينية العربية قد حققت نسبة ٩% من اجمالى حجم الصادرات العربية لمتوسط الفترة (٢٠٠٧-٢٠١١) وقد تقدمت الصومال فى حجم صادراتها العربية البينية كل الدول العربية، حيث حققت نسبة صادراتها البينية ٨٦,٣% من اجمالى الصادرات العربية البينية، تلاها كل من جيبوتى ٦٧,٩%، الاردن ٤٧%، لبنان ٣٩,٩% ثم مصر ٢٥,٢%.

أما بالنسبة للواردات فقد حققت الواردات العربية البينية نحو ١٢% من اجمالى حجم وارداتها، وذلك عن متوسط الفترة موضع الدراسة، وقد تقدمت الصومال الدول العربية بنسبة واردات بينية ٤٥% من اجمالى وارداتها تلاها

البحرين بنسبة ٣٦% ثم الاردن ٣٤% ثم العراق ٣٣,٤% في حين حققت قطر ٣٠,٥% واردات بينية من اجمالى وارداتها. وعن مساهمة التجارة البينية للدول العربية فى اجمالى التجارة البينية للفترة (٢٠٠٧-٢٠١١) فإن حصة الصادرات البينية العربية حققت ٩% من حجم الصادرات الاجمالية العربية وقد احتلت السعودية المرتبة الأولى بنسبة ٣٦,٣% من اجمالى التجارة البينية العربية تلتها الامارات ١٧,١% ثم مصر ٨,٣% فى حين مثلت عمان نسبة ٦,٦% وذلك عن متوسط الفترة (٢٠٠٧-٢٠١١).

وبالنسبة للواردات البينية العربية فقد بلغت نسبتها ١٢,١% من جملة الواردات العربية وذلك كمتوسط للفترة (٢٠٠٧-٢٠١١) واحتلت العراق مقدمة المجموعة العربية بنسبة ١٤,٥% ثم السعودية ١٠,٩% ، عمان ٨,٢% فى حين كانت مساهمة مصر ٨% وذلك عن متوسط الفترة المذكورة. وترجع اسباب ضعف التجارة البينية العربية الى :

- تباين وجهات النظر السياسية العربية والتباين في بياناتها الاقتصادية .
- ضعف المناخ الاستثماري العربي بشكل عام.
- القيود غير الجمركية والقوائم السلبية.
- غياب الشفافية والمعلومات في التعامل بين الدول الاعضاء .
- غياب قواعد المنشأ التفصيلية للقواعد الضريبية، وهو سبب اساسي في طلب العديد من الدول العربية للاستثناءات تجنباً لمنافسة السلع غير العربية وتمتعها بما يتيح المنطقة من امتيازات للسلع العربية.

ويشير تطور التجارة الزراعية العربية البينية خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١١)، الى أن اجمالي قيمة التجارة البينية الزراعية قد بلغت نحو ٩٥ مليون دولاراً كمتوسط لهذه الفترة، حيث مثلت قطر المرتبة الأولى بنسبة ٤٩% عن قيمة تجارة زراعية بينية بلغت نحو ٤٦ مليون دولاراً، تلتها الأردن بنسبة ١٣% عن قيمة نحو ١٢ مليون دولار، ثم كلاً من مصر وسوريا بنسبة ٩% ، ٨% على الترتيب،  
ومن الملاحظ ان الدول العربية تعتمد بشكل عام على الاستيراد لتأمين حاجاتها الغذائية والزراعية، ومع هذا فهي تصدر منتجات زراعية وغذائية الى دول العالم<sup>(١)</sup>

#### نسبة التجارة الزراعية العربية الى اجمالي العالم

بلغت قيمة الصادرات الزراعية العربية نحو ١٨ مليار دولار عام ٢٠١٠ (فيما حققت نحو ١١ مليار دولار عام ٢٠٠٥)  
وقد اوضحت مؤشرات الصادرات الزراعية العربية تقدم مصر للمرتبة الأولى ، حيث مثلت قيمة صادراتها ٢٦% من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية العربية، تلتها المغرب بنسبة ١١% ثم كلا من السعودية وتونس ٧%.

وبالنسبة للواردات الزراعية العربية فقد حققت نحو ٧٦,٣ مليار دولار عام ٢٠١٠ (فما حققت نحو ٣٩ مليار دولار عام ٢٠٠٥). وقد تقدمت السعودية قيمة الواردات الزراعية العربية حيث مثلت قيمة وارداتها ١٦% من

(١) الهيئة العربية للتنمية والاستثمار - مجلة الاستثمار الزراعي - العدد السادس.

قيمة الواردات العربية ، تلتها الإمارات بنسبة ١٣% ثم مصر ١١% ، فيما مثلت الجزائر والعراق ١٠% ، ٧% علي الترتيب وذلك عن عام ٢٠١٠ . وتوضح هذه المؤشرات أن صافي الواردات الزراعية للدول العربية قد بلغت نحو ٥٨,٦ مليار دولار عام ٢٠١٠ ، حيث مثلت نسبة قيمة الصادرات الي قيمة الواردات الزراعية ٢٣%. تقدمتها السعودية بقيمة عجز بلغت نحو ١١,٢ مليار دولار تلتها الجزائر بقيمة عجز اقل حيث بلغت ٧,٦ مليار دولار ثم الامارات نحو ٧ مليار دولار تلاها العراق بقيمة عجز نحو ٥ مليار دولار ثم جاءت مصر بنسبة عجز نحو ٤ مليار دولار (وذلك كترتيب تنازلي لقيمة العجز)

وقد مثلت الحبوب والبقول أعلى نسبة عجز مما شكل حجم واردات من المجموعتين أكبر من المجموعات الغذائية الأخرى ، حيث تتحمل فاتورة الغذاء العربي للواردات من الحبوب نحو ١٨ مليار دولار مثلت نسبة ٢٠% من متوسط واردات العالم من الحبوب خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١١) وقد مثلت السعودية المرتبة الاولى في الواردات العربية من الحبوب بنسبة ١٩% تلتها مصر بنسبة ١٨% ثم الجزائر ١١% وهو ما يوضح ان هذه الدول الثلاث شكلت ما يقرب من ٥٠% من حجم الواردات العربية من الحبوب.

أما بالنسبة للصادرات العربية من الحبوب فقد بلغت قيمتها نحو مليار دولاراً تمثل ١% من متوسط صادرات العالم من هذه المجموعة، وقد احتلت الامارات المرتبة الاولى في الصادرات العربية من الحبوب بنسبة ٤٠% ، تلتها مصر ٣٤% ثم سوريا ١١% .

أما بالنسبة لمجموعة البقول فقد بلغت قيمة الواردات العربية منها نحو مليار دولاراً مثلت نسبة ١٥% من متوسط اجمالي الواردات العالمية خلال الفترة موضع الاهتمام، وقد احتلت مصر المرتبة الاولى بنسبة ٢٦% ثم الامارات ١٨% ، الجزائر ١٧% ثم كلاً من السودان ٨% والعراق ٥% .  
وبالنسبة للصادرات العربية من البقول فقد بلغت نحو ١٨٥ مليون دولاراً مثلت ٣% من قيمة الصادرات العالمية من هذه المجموعة خلال الفترة المذكورة، مثلت الامارات وسوريا المرتبة الأولى بنسبة ٣١% لكلٍ منهما ثم مصر ٢٩% .

ولتشجيع التجارة البينية للدول العربية فإن المقترحات المطروحة هي:

اولاً: مقترحات تشجيع التجارة البينية الزراعية :

- مقترحات مؤسسية وتنظيمية (آليات فض النزاع ، آليات تميز الصادرات، استكمال انضمام الدول العربية الي الاتفاقيات التجارية العربية)
- مقترحات تطوير السياسة الاقتصادية (إقامة مشاريع عربية مشتركة ، تنسيق السياسات فيما بينها ورسم سياسات اقتصادية بعيدة المدى ذات اهداف وقيمة واضحة.)
- مقترحات إقامة واستكمال البني الهيكلية ( قيام اتحاد جمركي ، توحيد معايير الجودة و النوعية، تسهيل اجراءات الحدود...الخ
- إزالة المعوقات لانهاء اتفاق قواعد المنشأ ، تسهيل انسياب المنتجات الزراعية سريعة التلف ، عدم المغالاه في الشروط الصحية ، اعتماد الشهادات الرسمية.

ثانيا : مقترحات لمواجهة تحديات العولمة الاقتصادية وتحرير التجارة العالمية:

- تشجيع عمليات الاندماج علي المستوى العربي .
- تعديل الشركات العائلية الي شركات مساهمة لجذب وازافة استثمارات داخلية او خارجية جديدة للقطاع الخاص.
- توسيع قاعدة الاستثمار والدخول في قطاعات استثمارية جديدة.
- رفع المستويات الفنية والادارية واستخدام الاساليب الجديدة .
- تحسين مستوي ونوعية الانتاج لمواجهة المنافسة العالمية .
- انشاء وتطوير مراكز البحث العلمي والتطوير الصناعي والتأهيل المهني.

## الخاتمة

تنظم العلاقات التجارية الزراعية عبر الاتفاقات الثنائية والإقليمية والمتعددة الاطراف وعلى قواعد منسقة، ولكنها متباينة في خلفياتها الزراعية في معظم الاحيان نتيجة اختلاف المنظومات الاقتصادية العالمية المفروضة على البلدان العربية بالرغم من جهود المنطقة في تنسيق مواقفها فيما بين بعضها البعض، وقد وضع النظام التجارى العالمى الجديد عدداً من المبادئ لإدارة العلاقات التجارية الاقتصادية أهمها العدول عن استخدام القواعد الفردية الى القواعد متعددة الاطراف واقتصار الحماية على استخدام التعريفات الجمركية، ومبدأ عدم التمييز، وقاعدة المعاملة الوطنية والمعاملة الخاصة والتميزية للدول النامية والاقبل نمواً، وذلك بهدف اقامة نظام تجارى عالمى يقوم على مبدأ حرية التجارة وعدم التمييز والمساواة مع الانتاج الوطنى وتحقيق المنافسة الشريفة والوضوح والشفافية، حيث تعرف<sup>(٢)</sup> كل دولة مقدماً التعريفات التى ستفرض على منتجاتها عند دخولها وماستواجهه من تشريعات وقواعد استيرادية وغيرها مع اقرار حق الدول النامية والاقبل نمواً فى معاملة خاصة واكثر تمييزاً، وهناك عدد من الدول العربية تدرج تحت هذه المجموعة ويمكنها ان تستفيد مما تقرر لها من معاملة تفضيلية.

---

(٢) الهيئة العربية للتنمية والاستثمار - مرجع سابق.

## سيناريوهات التكامل الزراعى العربى

يمكن تحقيق التكامل الزراعى العربى من خلال بعض السيناريوهات المقترحة وفقاً لمستويات متدرجة من حيث الأثر امكانية ويلىها الاقل فى الامكانية وذلك على النحو التالى:

الاطار الأول: التكامل فى الخدمات البحثية الزراعية: ويتضمن ذلك تحديث البحوث وانشاء قاعدة بيانات ومعلومات عربية، انشاء وحدات تحليل السياسات الزراعية العربية لتقييم السياسات، وضع البرامج التدريبية المتخصصة ، واخيراً عملية نقل التكنولوجيا.

الاطار الثانى: التكامل فى صناعة وتجارة المدخلات الزراعية: فيجب التكامل بين الدول المنتجة والمستهلكة لتلك المدخلات.

الاطار الثالث: التكامل فى مجال الصناعات الزراعية بين الدول العربية: ويتم ذلك من خلال حصر الدول المنتجة للمواد الخام والدول التى لديها مقومات تصنيعها.

الاطار الرابع: تحديد إمكانات التجارة البينية بين الأقطار العربية فى كافة مجالات الانتاج النباتى والحيوانى والصناعات الغذائية والتنسيق فى مجال الامن الغذائى وسياسات المخزون الاستراتيجى.

الاطار الخامس: تحديد الميزة التنافسية التى تتمتع بها الأقطار العربية بالنسبة للمحاصيل الغذائية الاساسية .

الاطار السادس: تحديد آليات التكامل الزراعى العربى: وذلك بإنشاء سوق عربية مشتركة وانشاء هيكل مؤسسى لتصميم ومتابعة وتقييم السياسات



الزراعية وعمل دراسات جدوى للمشروعات الزراعية المقترحة مع وضع السياسات الكفيلة لتشجيع القطاع الخاص العربى واتحاداته ومؤسساته.

### والجدول تاليه يبين المناهج المتاحة للتكامل الاقتصادى والمقارنة بينها

الخصائص	المنهج التقليدى للتكامل	المنهج البديل للتكامل
النطاق الجغرافى	اقليم يضم دولا متجاورة	اقليم أو اكثر متجاورين
الخصائص الإقليمية	التجانس وتقارب المستويات الاقتصادية	التباين وتولى عضو متقدم القيادة
الاجتماعية والثقافية	تاكيد التقارب	السماح بالخصوصيات وتبادل التفاهم
الدوافع السياسية	تحقيق الامن والسلام وايقاف الحروب	دعم الاستقرار السياسى
تحرير التجارة	ترتيبات تفضيلية بدءاً من منطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركى	منطقة تجارية حرة تتفاوت فيها المدة
عدم المعاملة بالمثل	مسموح به لصالح الدول الاقل تقدماً	غير مسموح مع تعويض الاقل تقدماً
نطاق التجارة	السلع الصناعية لاجلالها محل الواردات	السلع والخدمات وتعزيز التصدير
رأس المال	تحرير تدريجى	يفرض من البداية من الاكثر تقدماً الى الاقل
العمل	يؤجل لمرحلة وسيطة ويستكمل عند الاتحاد	غير متاح لمواطنى الاعضاء الاقل تقدماً
المرحلة النهائية	الوحدة الاقتصادية وتفقد الى وحدة سياسية	مرحلة واحدة وهى تحرير التجارة وحركة رأس المال
النظام الاقتصادى	تخصيص حر او مخطط للموارد وقيود على حركة الاستثمار	الالتزام بحرية قوى السوق ومنع دخول الاستثمار الاجنبى
الدعوة والتوجيه	السلطات الرسمية	رجال الاعمال وعابر القوميات

## الخلاصة

على الرغم من ترامي المساحة الأرضية للوطن العربي ١٤,٠٦ مليون كم<sup>٢</sup> إلا أن المستغل منها كأرض مزروعة لا يتجاوز ٦٩,٩ مليون هكتار برغم وجود مساحات تصل إلى ٥٧ مليون هكتار كأراضي قابلة للزراعة. ومع الزيادة السكانية التي وصلت إلى ٣٦٢ مليون نسمة عام ٢٠١١ و محدودية المياه المتاحة والتي تصل في تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى ٣٥٧,٥ مليار متر مكعب انخفض نصيب الفرد في الأرض ليصل لأقل من ٠,٢٥ هكتار/فرد في غالبية الدول العربية، كما انخفض نصيب الفرد من المياه ليتدنى تحت حد الشح المائي في غالبية الدول العربية.

ومع التحديات الحقيقية التي تواجهها المنظومة الزراعية العربية من تغيرات مناخية و الزيادة السكانية و تغير النمط الغذائي و سوء استغلال الأراضي، كذلك فقد الأرض نتيجة لعمليات التصحر المتعددة إضافة إلى المشاكل السياسية الناجمة عن ورود المياه من خارج الوطن العربي لبعض الدول فقد ساهمت هذه العوامل مجتمعة في وجود فجوة غذائية كبيرة داخل أقطار الوطن العربي.

ويعد صياغة إستراتيجية لتنمية زراعية مستدامة للوطن العربي – تتجاوز في إطارها الاختلافات القطرية – وهو المحك الحقيقي لتقليص هذه الفجوة الغذائية. وفي إطار هذه الاستراتيجية يعتبر رسم السياسات المائية من إدارة الطلب و استخدام الوسائل التكنولوجية في استغلال الأراضي والمياه واستنباط الأصناف العالية الإنتاج والمقاومة للملوحة والجفاف فضلا عن

مراقبة ورصد التغيرات المناخية على كافة المستويات - القطرية والإقليمية - إضافة إلى تنمية وتطوير المهارات البشرية ، الوسيلة الأساسية في التغلب على التحديات الحالية والمستقبلية للوطن العربي.

وتعتبر المؤشرات الخاصة للموارد البشرية - من توزيع للسكان ونسبة القوى العاملة الزراعية - مؤشرات أساسية لرسم الخريطة الزراعية وتوجهات الاستثمارات الزراعية التي يمكن اجتذابها لبلد عربي معين، وكذلك ما يمكن طرحه من مشروعات ومناطق ملائمة لكل نشاط زراعي يمكن ان يتم الاستثمار فيه.

حيث أوضحت هذه المؤشرات ان نسبة القوى العاملة الزراعية تمثل نحو ٨% من اجمالي القوى العاملة التي بلغت نحو ١٢٥ مليون عامل.

ولقد أشارت دراسة واقع الانتاج الزراعي العربي ونسبة الاكتفاء الذاتي الى:

أولاً: محاصيل الحبوب (القمح - الارز - الذرة - الشعير): لم تتعدى نسبة

الاكتفاء الذاتي ٤٧% من حجم الاستهلاك على المستوى العربي

ثانياً: محاصيل البقول (الفول - فول الصويا - العدس - البسلة الجافة) مثلت

نسبة الاكتفاء الذاتي نحو ٥٥% على المستوى العربي

ثالثاً: الزيوت النباتية (زيت فول الصويا - زيت بذرة القطن - زيت عباد

الشمس - زيت الزيتون) تعتبر من المجموعات السلعية الغذائية

العربية التي تمثل قيمة وارداتها نسبة كبيرة من قيمة الواردات الغذائية

العربية، وتتباين نسبة الاكتفاء الذاتي من هذه المجموعة من (صفر% -

٩٩%) حيث لم ينفرد بنسبة الاكتفاء الذاتي منها سوى زيت

الزيتون.

رابعاً: السكر، يعتبر من السلع الغذائية العربية منخفضة الانتاج، حيث يمثل العجز فيه أكثر من ٧٥% .

خامساً: مجموعة الألياف (ألياف القطن – الكتان) فقد حققت الياف القطن فائضاً يقدر بنحو ٢٦% من المتاح للاستهلاك، أما بالنسبة للكتان فقد حقق نسبة عجز ٤١% من حجم الاستهلاك حيث لم يحقق الانتاج منه سوى ٥٩% وذلك خلال الفترة موضع الدراسة.

سادساً: محاصيل الخضر (البطاطس – الطماطم – البصل – الثوم) فهي تمثل جانباً ايجابياً في الفاتورة الغذائية العربية، حيث تدخل ضمن مجموعة السلع الغذائية التي تحقق اكتفاءً ذاتياً عربياً.

سابعاً: محاصيل الفاكهة (العنب – التفاح – التمور – البرتقال – الموز) تعتبر محاصيل الفاكهة من المجموعة الغذائية التي لا تمثل عبئاً على الواردات العربية، حيث يحقق انتاجها نسبة ١٠٠% من الاكتفاء الذاتي. حيث يقدر الانتاج العربي من الفاكهة ٢٧,٥ بنحو مليون طن في متوسط الفترة (٢٠٠٥-٢٠١١) . وقد تصدرت مصر المجموعة العربية في انتاج الفاكهة، بينما جاءت المغرب في المركز الثاني بنسبة ١١% .

ثامناً: مجموعة الانتاج الحيواني (الألبان الجافة – لحوم الدواجن – البيض – اللحوم – الاسماك) تتباين نسبة الاكتفاء الذاتي حيث حقق الوطن العربي نسبة اكتفاء ذاتي ٩٨% من الألبان الجافة ، أما لحوم الدواجن فقد قدرات فجوتها الغذائية بنسبة ٣١% ، أي لم تمثل نسبة الاكتفاء الذاتي أكثر من ٦٩% . يعتبر البيض من السلع الغذائية التي

تتصف بالانتاج الكبير ، فلم تمثل الفجوة الغذائية منه سوى ٧% كما يتصف الانتاج العربى منه بعدم تركزه فى دولة عربية محددة. وبالنسبة للحوم كإحدى السلع الغذائية التى تدخل ضمن المجموعة متوسطة الانتاج ، فقد حقق الوطن العربى منها نسبة اكتفاء ذاتى نحو ٧٧% (نسبة عجز نحو ٢٣%)، وقد حققت الاسماك كإحدى سلع مجموعة الانتاج الحيوانى نسبة اكتفاء ذاتى أكثر من ١٠٠% بل حققت فائضاً نحو ١٢% وذلك على مستوى الوطن العربى.

وقد تناولت الدراسة فى محورها الثالث الاتفاقيات والتكتلات الاقتصادية سواء الدولية او الاقليمية ، متضمنة صور تلك التكتلات ومستوياتها اضافة الى اهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وذلك توطئة لاستعراض الاتفاقيات الاقتصادية العربية.

وأخيرا يوضح المحور الثالث موقف التجارة البينية العربية الزراعية، والسيناريوهات البديلة المقترحة للتكامل الزراعى العربى.

## المراجع العلمية

- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية مجلد (٣٠) – المنظمة العربية للتنمية الزراعية – الخرطوم ٢٠١٠
- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية مجلد (٣٢) – المنظمة العربية للتنمية الزراعية – الخرطوم ٢٠١٢
- استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين ٢٠٠٥ – ٢٠٢٥ – المنظمة العربية للتنمية الزراعية ٢٠٠٧
- FAO Statistical year book المنظمة العربية للتنمية الزراعية ٢٠٠٧
- خطة العمل القومية حول حصاد المياه والتغذية الجوفية الاصطناعية في الوطن العربي – المنظمة العربية للتنمية الزراعية ٢٠١٣
- تأثير المناخ والتقلبات المناخية على البلدان العربية المنظمة العربية للتنمية الزراعية فبراير ٢٠١٠.
- منظمة الأغذية و الزراعة ( الفاو ) شبكة الانترنت
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية – الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية –المجلد ٣١ و ٣٢
- صندوق النقد العربي ( التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٢ )
- الهيئة العربية للاستثمار و الإنماء الزراعي ٢٠١٢
- مجلة الاستثمار الزراعي –العدد السادس ( ٢٠٠٨ ) عدد خاص (التجارة البينية العربية للمنتجات الزراعية فى اطار التنافسية الدولية)